Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 84-97
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The role of Libyan constitutional institutions in combating corruption

Dr. Nouri Mubarak Al-Daiki [1*], Mariam Ahmad Aldbiab [2]
[1] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
[2] Department of Public Law, Faculty of Law, Bani Walid University, Bani Waleed, Libya
*Email: nuuri1976@gmail.com

دور المؤسسات الدستورية الليبية في مكافحة الفساد

د. نوري امبارك الدعيكي [1*] ، مريم أحمد محمد [2]
[1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
[2] قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 08-01-2026	**Accepted:** 27-02-2026	**Published**: 16-03-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study examines the role of constitutional institutions in combating corruption in Libya during the period from 2011 to 2023. It aims to analyze the impact of the general context (international, political, economic, social, security, and legal) on the spread of corruption, and to assess the contribution of legislative, executive, judicial, and local supervisory authorities in fighting it. The research adopts a descriptive-analytical approach. The findings reveal that political and security instability, weak oversight bodies, lack of judicial independence, and the prevalence of tribal and social favoritism have all contributed to the entrenchment of corruption. The results also indicate that enhancing transparency, accountability, judicial independence, and supporting oversight institutions such as the Audit Bureau and the National Anti-Corruption Commission, along with international cooperation, can effectively reduce corruption. The paper concludes with practical recommendations aimed at building more integrity-driven and efficient institutions, achieving sustainable development, and restoring stability in Libya.

Keywords: Corruption, constitutional institutions, Libya, anti-corruption, transparency.

الملخص
يتناول هذا البحث دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد في ليبيا خلال الفترة من 2011 إلى 2023. يسعى البحث إلى تحليل تأثير السياق العام (الدولي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني، والحقوقي) على تفشي الفساد، ودراسة مساهمة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والرقابية المحلية في مواجهته. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن الاضطرابات السياسية والأمنية، وضعف الأجهزة الرقابية، وغياب الاستقلالية القضائية، وانتشار المحاباة القبلية والاجتماعية، كلها عوامل أسهمت في استشراء الفساد. كما أظهرت النتائج أن تعزيز الشفافية، والمساءلة، واستقلالية القضاء، ودعم هيئات الرقابة كديوان المحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب التعاون الدولي، يمكن أن يحد من الظاهرة. يختتم البحث بتوصيات عملية تهدف إلى بناء مؤسسات أكثر نزاهة وكفاءة، وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الفساد، المؤسسات الدستورية، ليبيا، مكافحة الفساد، الشفافية.

ـ المقدمة:
تشكل ظاهرة الفساد تحديًا معقدًا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمؤسسات والمجتمع في ليبيا، وتأتي المؤسسات الدستورية كأداة رئيسية في مكافحة هذه الظاهرة المدمرة. منذ عام 2011، شهدت ليبيا فترة انتقالية مضطربة بعد الثورة التي أطاحت بنظام القذافي، ومنذ ذلك الحين والبلاد تواجه تحديات عديدة، منها ظاهرة الفساد التي تهدد استقرارها وتنميتها. يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد في ليبيا، مع التركيز على السياق العام الذي يحيط بها وتأثيره على جهود مكافحة الفساد. يتناول البحث عدة جوانب، بدءًا من السياق الدولي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى السياق الأمني والحقوقي. ومن خلال تحليل دور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى السلطات الرقابية المحلية، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز جهود مكافحة الفساد في ليبيا وتعزيز شفافية ونزاهة المؤسسات العامة.

ـ إشكالية البحث:
تتعرض ليبيا إلى تحديات متعددة في مجال مكافحة الفساد، والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمؤسسات والمجتمع. تطرح هذه الدراسة السؤال الرئيسي: **ما هو دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد في ليبيا؟** وتهدف الدراسة إلى التركيز على السياق العام الذي يحيط بالفساد، وتأثيره على الظاهرة وجهود مكافحتها، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدستورية في هذا السياق.

ـ الأسئلة الفرعية:
كيف يؤثر السياق الدولي على مستوى الفساد في ليبيا؟
ما هو تأثير السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في زيادة الفساد؟
كيف يرتبط السياق الأمني والحقوقي بتفشي الفساد في المؤسسات الليبية؟
ما هو دور السلطات التشريعية في مكافحة الفساد في ليبيا؟
كيف يساهم القطاع التنفيذي والقضائي في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد؟
ما هي الآليات التي تستخدمها السلطات الرقابية المحلية في مكافحة الفساد؟

ـ فرضية البحث:
تفترض هذه الدراسة أن تعزيز دور المؤسسات الدستورية في ليبيا، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى السلطات الرقابية المحلية، سيساهم في تقليل مستويات الفساد في البلاد.

وتفترض الدراسة أيضًا أن الاهتمام بتحسين البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز الأمن، سيعزز فعالية جهود مكافحة الفساد ويسهم في بناء مؤسسات أكثر شفافية ونزاهة في ليبيا.

ـ حدود البحث:

الحدود الزمنية:

يركز هذا البحث على الفترة من عام 2011 حتى عام 2023، حيث تعد هذه الفترة مهمة بشكل خاص بالنسبة لليبيا بعد الثورة التي أطاحت بنظام القذافي. تقديم البحث في هذه الفترة يهدف إلى فهم تطورات ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها في ظل التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد.

ـ الحدود المكانية:

يركز البحث على الحالة الليبية، مع التركيز على مختلف المناطق في ليبيا. ستتم مراجعة السياق العام ودور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد في جميع أنحاء البلاد، مع توضيح الاختلافات والتحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد في كل منطقة على حدة.

ـ أهداف البحث:

1. تحليل تأثير السياق العام :استكشاف كيفية تأثير السياق الدولي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والحقوقي على ظاهرة الفساد في ليبيا.
2. فهم دور المؤسسات الدستورية :دراسة دور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى السلطات الرقابية المحلية، في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في ليبيا.
3. تقديم توصيات عملية :اقتراح سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد في ليبيا، مع التركيز على تحسين البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة.
4. تعزيز الوعي والتثقيف :نشر الوعي بخطورة الفساد وأثره السلبي على المجتمع والاقتصاد، وتعزيز التثقيف حول الأدوات والآليات المتاحة لمكافحته.
5. تقديم مساهمة للبحث الأكاديمي :إضافة إلى الأدب العلمي في مجال مكافحة الفساد ودور المؤسسات الدستورية فيها، وتقديم مناقشات وتحليلات جديدة تسهم في الفهم العميق لهذه الظاهرة.

ـ أهمية البحث.

يساهم البحث في تحسين فهمنا لظاهرة الفساد في ليبيا وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد، ويساعد في وضع سياسات وإجراءات فعالة لمكافحتها، مما يعزز الشفافية والنزاهة، ويسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

ـ منهجية البحث.

يهدف البحث إلى فهم دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد في ليبيا، باستخدام خليط من المنهج الوصفي والتحليلي. سأوفر وصفًا شاملاً لظاهرة الفساد ودور المؤسسات الدستورية فيها، بالإضافة إلى تحليل الأسباب والتأثيرات وتقديم التوجيهات المقترحة. الهدف هو تحسين الفهم للموضوع وتقديم مساهمة قيمة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في ليبيا.

ـ تقسيمات البحث.
المبحث الأول: ـتأثير السياق العام في ليبيا على ظاهرة الفساد.
المطلب الاول: ـالسياق الدولي.
المطلب الثاني: ـالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
المطلب الثالث: ـالسياق الأمني والحقوقي.
المبحث الثاني: ـدور السلطات الليبية في مكافحة الفساد.
المطلب الأول: ـدور السلطات التشريعية.
المطلب الثاني: ـدور السلطات التنفيذية والقضائية.
المطلب الثالث: ـدور السلطات الرقابية المحلية.

المبحث الأول: ـتأثير السياق العام في ليبيا على ظاهرة الفساد.
قضية الفساد هي من القضايا الكبرى التي تواجه المجتمعات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالفساد ليس ظاهرة جديدة، بل عرفته المجتمعات في كل الأزمنة والعصور، ولذلك يمكن القول إنها ظاهرة عالمية ومستمرة، لأنها لا تخص مجتمعًا بذاته أو مرحلة تاريخية معينة، بل هي ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية، وجزء لا يتجزأ من الصراعات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ.
فمن الطبيعي أن يكون الفساد جزءًا من تجارب الأمم والثورات والأنظمة السياسية، وقد ازداد الاهتمام بقضية الفساد بشكل كبير منذ النصف الثاني من القرن العشرين، نظرًا للآثار السلبية التي تركها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالفساد لا يؤثر فقط على النظام السياسي والمؤسسات الحكومية، بل يمتد تأثيره ليشمل الاقتصاد والمجتمع بأسره.
ومع تزايد حجم الفساد وتفاقمه، بات يهدد مجتمعات كثيرة بالجمود وربما بالانهيار. ولذلك ظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد عنوانًا رئيسيًا لها، حيث قدم الباحثون في هذه الدراسات عرضًا لصور الفساد ومظاهره، وقاموا بتحليل هذه الظاهرة بشكل شامل، كما دعوا إلى مكافحة الفساد والحد من انتشاره خاصةً في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تتأثر سلبًا بتفشي هذه الظاهرة.
باختصار، فإن مكافحة الفساد تعد تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا مشتركة وفعّالة من جميع أطراف المجتمع، سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن خلال التصدي للفساد يمكن تعزيز الشفافية والنزاهة، وبناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا."[1]

المطلب الاول: ـالسياق الدولي.
في إطار الفساد السياسي، يتم استغلال المناصب الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية أو لصالح الأحزاب السياسية، مما يضعف نظام الحكم ويقلل من مصداقية المؤسسات الديمقراطية. وتظهر آثار الفساد السياسي بوضوح في فضائح الفساد وتزوير الانتخابات، مما يؤثر على مشروعية السلطة ويقلل من ثقة الشعب في النظام السياسي.
في ليبيا، يشكل الفساد تحديًا كبيرًا للمجتمع والاقتصاد، حيث يؤثر على جميع مستويات الحياة ويعرقل عملية البناء والتنمية. وتعزز ظاهرة الفساد في ليبيا الاستقطاب السياسي والتوترات الاجتماعية، مما يعزز حالة عدم الاستقرار ويزيد من التوترات السياسية والاقتصادية.
لمكافحة الفساد، يجب تعزيز الشفافية، وتعزيز مراقبة الحكومة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. كما يجب تشجيع المشاركة المدنية، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية، وتطبيق القانون بشكل صارم على الفاسدين. ومن المهم أيضًا تعزيز الوعي العام بأخطار الفساد وتعزيز القيم الأخلاقية في المجتمع للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة. تشير الدراسات إلى أن ليبيا كانت تعاني من مستويات عالية من الفساد قبل الثورة التي وقعت في

[1] هند محمود حميد، الفساد أنواع اسبابه وطرق علاجه، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 123، جامعة بغداد، 2013، ص 398.

عام 2011، ولكن مع اندلاع الثورة وسقوط نظام القذافي، تفاقمت الوضعية وتصاعدت مستويات الفساد بشكل ملحوظ. يُعزى ذلك جزئيًا إلى الانتقال السياسي العنيف والفوضى الناجمة عنه، والتي سمحت بتفشي الفساد وتزايد الانتهاكات الحقوقية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض مستويات الأمن والاستقرار الذي شهدته البلاد بعد الثورة ساهم في تفاقم المشكلة، حيث ازدادت الفرص لظاهرة الفساد في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في دعم جهود مكافحة الفساد في ليبيا، إلا أن الوضع لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا ويتطلب مزيدًا من التدخل والتعاون لمواجهته بفعالية. [1]

"منذ عام 2011، عانت ليبيا من اضطرابات سياسية واقتصادية شديدة بسبب الثورة التي أطاحت بنظام القذافي في يونيو 2011. تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كهيئة حكم مؤقتة للبلاد، وفي أكتوبر 2011، تمت الموافقة على قانون الانتخابات الدستورية لانتخاب المجلس الوطني الانتقالي. بالرغم من هذه الجهود، استمر الصراع السياسي والعسكري في البلاد، وتسبب ذلك في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتصاعد مستويات الفساد. منذ ذلك الحين، شهدت ليبيا تدخلاً دوليًا وإقليميًا متزايدًا في شؤونها الداخلية، مما أثر سلباً على الاستقرار وزاد من التوترات السياسية. في 2015، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني كهيئة حكم مؤقتة جديدة في محاولة لتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات. ومع ذلك، استمرت التحديات الأمنية والاقتصادية، مما أدى إلى استمرار انتشار ظاهرة الفساد وتفاقمها في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية .

المطلب الثاني: -السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ودوره في الفساد.

اولا: السياق السياسي

الفساد السياسي يشمل سلوكًا سياسيًا مخالفًا للقانون، حيث يتم استخدام المال العام لتحقيق أهداف شخصية أو حزبية عبر التأثير في العملية السياسية، يتجلى الفساد السياسي في فضائح الحملات الانتخابية وتزوير الانتخابات، وينتشر في جميع أنواع الأنظمة السياسية، مع تفاوت في درجات انتشاره، يعتبر الفساد السياسي نمطًا من أنماط السلوك السياسي يمارسه المسؤول الحكومي، يستند إلى خرق القوانين والأنظمة النافذة بهدف الحصول على منافع ذاتية سواء مادية أو معنوية[2]

الفساد السياسي يمثل استغلالًا للسلطة من قِبَل الساسة والمسؤولين الحكوميين لتحقيق مكاسب شخصية، سواءً من خلال الاستيلاء على الموارد الوطنية أو تضليل الجمهور أو حتى تزوير الانتخابات، ويتسبب هذا النوع من الفساد في تفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتفشي الفقر والظلم الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار والتنمية الشاملة للمجتمع.[3]

قال تعالى {**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**}[4]

"السياق السياسي في ليبيا شهد تحولات هائلة منذ الثورة في عام 2011، حيث انتقلت البلاد من حكم دكتاتوري تحت نظام القذافي إلى مرحلة انتقالية مضطربة، ومنذ ذلك الحين، عانت ليبيا من صراعات سياسية مستمرة بين الفصائل المسلحة المختلفة والقوى السياسية المتنافسة، مما أثر سلبًا على الاستقرار والتنمية.

---

[1] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة 2017، ص10.

[2] . هند محمود حميد، **الفساد أنواع اسبابه وطرق علاجه**، المرجع السابق، ص 396

[3] . محمد صادق إسماعيل، **الفساد الإداري في العالم العربي**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2104الطبعة الاولي، القاهرة، ص13.

[4] القران الكريم، **سورة الأعراف**، الآية 56.

تشمل التحديات الرئيسية التي واجهت السياق السياسي في ليبيا عدم وجود حكومة مركزية قوية تستطيع تحقيق الوحدة الوطنية وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، كما أدت الانقسامات السياسية والعسكرية إلى تشكيل حكومات ومؤسسات متنافسة، مما أعاق العملية السياسية وزاد من التوترات والصراعات.

يعتبر هذا السياق السياسي التحدي الرئيسي الذي يؤثر على جهود مكافحة الفساد في ليبيا، حيث يعيق الانقسام السياسي وغياب الاستقرار قدرة المؤسسات الحكومية على تطبيق القوانين ومكافحة الفساد بشكل فعال."

لعل الاسباب السياسية هي اهم الاسباب للفساد، والتي تتمثل في وجود المراحل الانتقالية السياسية بين الأنظمة يلعب دوراً حاسماً في انتشار ظاهرة الفساد، حيث يؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على جهود مكافحة الفساد، عمليات الانتقال السياسي تشمل تحول الدول من نظام سياسي إلى آخر، مما يتسبب في نزاعات قد تصل إلى الصدامات العسكرية والحروب، مما يخلق بيئة ملائمة للفساد وتجارة الحروب، كما يعزز النزاع السياسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية تكون هيئات سياسية بديلة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعطيل القوانين والقرارات وتشكيل تحالفات لصالح مصالح معينة على حساب المصلحة العامة وحقوق المواطنين.[1]

ثانيا: السياق الاقتصادي.

هنالك عوامل اقتصادية تسهم في زيادة ظاهرة الفساد ومنها: [2]

ـ وجود خطط التحول الاقتصادي: يمكن أن يفتح الباب أمام فرص للفساد، خاصة إذا كانت هناك فساد في عمليات اتخاذ القرارات أو تنفيذ السياسات.

ـ تفشي الفقر وتدني مستوى دخل الفرد: يمكن أن يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الفساد كوسيلة للبقاء أو للارتقاء اجتماعيًا واقتصاديًا.

ـ اعتماد المواطنين على رواتب الدولة المنخفضة: يمكن أن يزيد من تعرضهم للرشوة والفساد لتعويض نقص الدخل.

ـ احتكار الدولة لثروات ضخمة: يمكن أن يؤدي إلى تراكم السلطة والثروة في يد القليلين، مما يزيد من فرص حدوث الفساد والاستغلال.

ـ وجود خلل في تركيبة الإنفاق الحكومي: يمكن أن يجعل عمليات الصرف غير فعالة وتفتح المجال للاستغلال والفساد في توجيه الأموال بشكل غير صحيح.

ليبيا تتسم بالتحديات العديدة التي أثرت سلبًا على الاقتصاد الوطني وزادت من مستويات الفساد، بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011، تدهورت الحالة الاقتصادية بشكل كبير نتيجة للاضطرابات السياسية والعسكرية المتواصلة، تأثرت الإنتاجية والبنية التحتية بشكل كبير، وتضررت القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك النفط والغاز، وهما المصدر الرئيسي للدخل في البلاد.

ـ تزايدت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية: وزادت نسبة البطالة بشكل كبير، مما زاد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية، تزايدت الاعتمادية على الدعم الحكومي وتفاقمت مشكلات التضخم والتدهور الاقتصادي.

هذا السياق الاقتصادي الصعب يعزز ظاهرة الفساد، حيث تزايدت الفساد في القطاعات الحكومية والشركات الخاصة، وتفاقمت الممارسات غير الشفافة في عمليات المناقصات العامة والتعاملات التجارية. تواجه المؤسسات الحكومية صعوبات في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بسبب تفشي الفساد ونقص التمويل،

[1] . محمد جمعه عبدو، **"الفساد، اسبابه وظواهره"**، دار الكتاب الوطني، بنغازي، الطبعة الاولي، 2015، ليبيا، ص 16

[2] . محمد جمعه عبدو، **"الفساد، اسبابه وظواهره"**، دار الكتاب الوطني، المرجع السابق ص17.

بهذا السياق، يصبح تحسين الوضع الاقتصادي ومكافحة الفساد تحديات مترابطة وضرورية لتحقيق التنمية المستدامة واستعادة الاستقرار في ليبيا.

ثالثا: السياق الاجتماعي.

الفساد وان تعددت اسبابه فإن انواعه متعددة، كذلك فهنالك الفساد الاجتماعي والذي يعرف على أنه السلوكيات التي تنتهك القواعد والتقاليد المجتمعية تسمى بالفساد الاجتماعي، وتشمل تفكك الأسرة، وانتشار المسكرات، والجريمة والعنف، هذه الأفعال تعكس انحرافًا عن القيم الإنسانية وتسبب في انحلال النظام الاجتماعي وتقوض الأمن والاستقرار.[1]

يمكن التطرق للعوامل الاجتماعية التي تلعب دورًا في زيادة ظاهرة الفساد:[2]

1. **اختلال القيم الأخلاقية في المجتمع:** يمكن أن يؤدي إلى تقليل الضغط الاجتماعي على الأفراد لتجنب الفساد والسلوك غير الأخلاقي.
2. **وجود تركيبة مجتمعية تمييزية:** يؤدي إلى زيادة الفجوات الاجتماعية وتفاوت الفرص، مما يعزز من فرص حدوث الفساد والاستغلال لصالح الطبقات الأكثر تمييزًا.
3. **ضعف الوعي بالفساد ومخاطرة:** يمكن أن يؤدي إلى قبول السلوك غير الأخلاقي كشيء طبيعي، مما يزيد من انتشار الفساد دون تدخل أو مقاومة من الجماعة.

بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية تسهم في زيادة ظاهرة الفساد، حيث تُعزز بعض العادات والتقاليد مثل تقديم الهدايا للمسؤولين الكبار للحصول على خدمات غير قانونية، كما تؤدي الولاءات العائلية والقبلية والعشائرية والجهوية والدينية إلى انتشار الفساد والمحاباة، تعيق من محاسبة الفاسدين وتطبيق العقوبات عليهم.

تأثرت الأسر والمجتمعات بسبب التفكك الاجتماعي وتفشي العنف والصراعات، مما أثر سلباً على العلاقات الاجتماعية وزاد من التوترات القبلية والعرقية، كما ارتفعت معدلات الهجرة الداخلية والخارجية بحثًا عن الأمان والفرص الاقتصادية.

والسياق الاجتماعي في ليبيا يعكس تحولات كبيرة بعد الثورة، حيث تأثرت البنية الاجتماعية والتركيبة الديموغرافية بشكل كبير، شهدت المجتمعات الليبية انقسامات عميقة وتوترات سياسية وعرقلة لعملية الانتقال الديمقراطي.

تأثرت القوانين الاجتماعية والأخلاقيات بالتغيرات السريعة، وتزايدت التحديات في مجالات مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، تزايدت حالات الفقر والبطالة بين الشباب، مما زاد من التوترات الاجتماعية وزيادة الجريمة والانحراف.

هذا السياق الاجتماعي الصعب يؤثر على الاستقرار والتطور في ليبيا، ويجعل من المهم تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز التعايش الاجتماعي والتنمية الاجتماعية كأساس لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في المجتمع.

المطلب الثالث: -السياق الأمني والحقوقي

اولا: السياق الأمني.

السياق الأمني في ليبيا يعتبر عاملاً رئيسياً في فهم ظاهرة الفساد وتأثيرها على البلاد، إن الموقع الاستراتيجي لليبيا يجعلها مركزا لمجموعة من التحديات الأمنية والجيوسياسية، فتاريخياً شهدت ليبيا حالات عديدة من الأزمات والاضطرابات أثرت على الأمن والاستقرار الداخلي، وكذلك الأمن الإقليمي والدولي، وعقب ثورة فبراير 2011 تفجرت مجموعة من الصراعات السياسية والعسكرية، وتشكلت جماعات مسلحة

[1] محمد صادق إسماعيل، **الفساد الإداري في العالم العربي**، المرجع السابق، ص 13

[2] محمد جمعه عبدو، **"الفساد، اسبابه وظواهره"**، المرجع السابق، ص18.

متنوعة تتنافس على السلطة والموارد، ونتج عن ذلك انقسام في السلطة السياسية ونشوب صراعات مسلحة راح ضحيتها الآلاف من الليبيين، خاصة من شريحة الشباب، كما تعتبر العوامل الجغرافية من أبرز التحديات التي واجهت الدولة، وتمثلت في الحدود المترامية الأطراف، والصحراء الشاسعة الممتدة، ما نتج عنها نشاط في الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين، وما عقد المشهد وفاقم المشكلة الأمنية هو التدخلات الخارجية والدعم الذي قُدم للأطراف المتنازعة داخل ليبيا.[1]

بعد الثورة في عام 2011، شهدت ليبيا انهياراً في الأمن وتفشي الفوضى نتيجة لعدم وجود هياكل أمنية قوية، واستمرار الصراعات المسلحة بين الفصائل المختلفة،

تزايدت الجريمة المنظمة والانتهاكات لحقوق الإنسان، مما أدى إلى عدم استقرار أمني وتردي الأوضاع الأمنية في معظم المناطق، كان ذلك يسمح بتفشي ظاهرة الفساد في القطاعات الأمنية، مما يزيد من عرضية المؤسسات الحكومية للاختراق والتأثيرات السلبية.

تعتبر عدم القدرة على فرض القانون وتوفير الأمن والحماية للمواطنين أمراً حاسماً في تعزيز ظاهرة الفساد، حيث يجعل الضعف الأمني البلاد عرضة للاستغلال والتلاعب والفساد في مختلف المجالات.

بالتالي، يظهر السياق الأمني كعامل محوري يجب مواجهته بشكل فعال من خلال تعزيز الهياكل الأمنية، وتعزيز القدرة على تطبيق القانون ومحاربة الجريمة المنظمة، وتعزيز الاستقرار الأمني كأساس لبناء مجتمع أكثر شفافية ونزاهة.

ثانيا: السياق الحقوقي

السياق الحقوقي في ليبيا يعكس التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وحكم القانون في البلاد بعد الثورة في عام 2011، شهدت ليبيا تدهورًا في حالة حقوق الإنسان وانتهاكات متعددة بحق المواطنين.

تعرضت القضاء والمؤسسات القانونية للتدخلات والضغوطات السياسية، مما أدى إلى نقص الاستقلالية القضائية، وتضييق المسارات القانونية لمحاسبة المسؤولين عن أعمال الفساد، بالإضافة إلى ذلك تزايدت حالات انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة المفرطة من قبل السلطات الأمنية والفصائل المسلحة، ظل نظام العدالة الجنائية الليبي ضعيفا ويثير مخاوف كبيرة بشأن الإجراءات الواجبة، ظلّ القضاة والمدّعون العامون والمحامون عرضة لمضايقات الجماعات المسلّحة وهجماتها، كما استمرت المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين.

في 6 ديسمبر صوّت مجلس النواب لإنشاء محكمة دستورية في بنغازي، رغم عدم وجود دستور دائم ودون موافقة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيه "المجلس الأعلى للدولة"، وهو هيئة استشارية لحكومة الوحدة الوطنية، في يونيو قضت المحكمة العليا الليبية بعدم دستورية القانون المنشئ للمحكمة الدستورية يوجد 28 سجنا رسميا تحت إشراف وزارة العدل تضم 19,103 أشخاص، بينهم 216 امرأة، حتى 5 مايو حسب "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا". يُحتجز كثيرون آخرون لفترات طويلة دون محاكمة، في سجون تديرها الميليشيات، ولا تخضع إلا للسيطرة الاسمية للسلطات، تنتشر الظروف اللاإنسانية بما فيها الاكتظاظ الشديد والتعذيب وسوء المعاملة، في هذه المرافق كما تأثرت حالة حقوق الإنسان بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تزايدت حالات الفقر والبطالة وتفاقمت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما زاد من التوترات الاجتماعية والانحراف.[2]

يعتبر السياق الحقوقي تحديًا كبيرًا يجب مواجهته بشكل جاد لتحقيق العدالة وتعزيز دولة القانون، وهو أمر أساسي لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في المجتمع.

---

[1] المركز الليبي للدارسات الأمنية والعسكرية، مقال إلكتروني /11سبتمبر /2023 تاريخ الاطلاع 25/ابريل/2024 متاح على الرابط https://lcsms.info/a-strategic-reading-of-the-security-reality-in-libya/

[2] ليبيا أحداث 2023 مقال إلكتروني، تاريخ الاطلاع 27/4/2023 متاح على https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/libya

المبحث الثاني: -دور السلطات الليبية في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: -دور السلطات التشريعية.

الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية في مكافحة الفساد يعتبر حاسمًا في بناء بيئة قانونية تسهم في تقليل حدوث الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في ليبيا، وتتضمن مسؤوليات السلطات التشريعية، التي تشمل مجلس النواب في ليبيا، العديد من الجوانب المهمة في هذا الصدد:

- إقرار القوانين المكافحة للفساد: تقوم السلطات التشريعية بوضع التشريعات اللازمة، وإقرار القوانين التي تهدف إلى مكافحة الفساد، وتقديم عقوبات فعالة للمتورطين في أعمال الفساد.

- مراقبة السلطات التنفيذية: يتعين على السلطات التشريعية مراقبة أداء السلطات التنفيذية وضمان تنفيذ السياسات والتشريعات المكافحة للفساد بشكل فعال وعلى نحو يحقق النتائج المرجوة.

- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة: من خلال دورها في إقرار القوانين وممارسة الرقابة على السلطات الأخرى، يمكن للسلطات التشريعية تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، مما يسهم في تقليل فرص الفساد.

- دعم وتشجيع المبادرات الرامية لمكافحة الفساد: يمكن للسلطات التشريعية دعم وتشجيع المبادرات المجتمعية والحكومية، التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في مختلف المجالات.

لكن لم تتخذ كل الحكومات المتعاقبة على ليبيا خلال الخمس عقود الماضية أي خطوات جدية نحو مكافحة الفساد، على الرغم من قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات اقليمية ودولية لمحاربة الفساد، حيث أنها طرف في **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، وموقعة على **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**، وأيضا ممثلة في **الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومجموعتها غير الحكومية**، الأمر الذي جعل من هذه الظاهر داء مستشريا في جميع مؤسسات الدولة وعلى جميع المستويات، ولكن وجدت عدة مبادرات لمكافحة الفساد، على أثرها تم انشاء عدة مؤسسات للمكافحة، ومن هذه المؤسسات **ديوان المحاسبة، وهيئة والرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد**، وهي مؤسسات حكومية، كما أصدرت عدة قوانين لعل أشهرها قانون مكافحة غسيل الأموال **رقم 2/2005**. فعلى سبيل المثال كشف ديوان المحاسبة الليبي عن مجموعة من المخالفات المحالة من جهات التحقيق خلال عام 2015 بلغت محصلتها 102 ملف تورط فيها 483 شخص، اتخذ الديوان ضدهم جملة من الاجراءات تمثلت في الايقاف عن العمل، الاستبعاد من المناصب، وصدور قرار استرجاع الأموال المنهوبة والإحالة إلى النائب العام، بالإضافة الاحالة الى هيئة الرقابة الإدارية، كل ذلك لم يفلح في مكافحة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويشير أحد تقارير صندوق النقد الدولي" تحسين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من محاربة الفساد عن طريق تحقيق الشفافية والافصاح وتوفر المؤسسات الكفؤة والفعالة والقيادة الرشيدة"، وفي نفس السياق لعام 2016 ويشر التقرير الصادر من صندوق النقد الدولي أيضا، إلى أن الفساد يعوق الإدارة السياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي.[1]

باختصار، تلعب السلطات التشريعية دوراً أساسياً في خلق بيئة قانونية مناسبة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة في ليبيا، من خلال إقرار القوانين المناسبة وممارسة الرقابة على السلطات التنفيذية.

المطلب الثاني: -دور السلطات التنفيذية والقضائية.

أولا: دور السلطات التنفيذية في مكافحة الفساد.

دور السلطات التنفيذية في مكافحة الفساد له أهمية كبيرة في تحقيق الشفافية والنزاهة وتعزيز حكم القانون في ليبيا، وتشمل مسؤوليات السلطات التنفيذية التي تشمل الحكومة والوزارات والهيئات الحكومية، عدة جوانب:

[1] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، المرجع السابق ص 22.

ـ تطبيق القوانين والسياسات المكافحة للفساد: تقع على عاتق السلطات التنفيذية مسؤولية تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في جميع المجالات الحكومية والقطاع العام.
ـ تعزيز الشفافية والمساءلة: ينبغي على السلطات التنفيذية تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، من خلال توفير الوصول العام إلى المعلومات والبيانات الحكومية وتقديم التقارير الدورية حول أداء الحكومة والمؤسسات الحكومية.
ـ تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد: تتطلب جهود مكافحة الفساد من السلطات التنفيذية تعزيز الرقابة الداخلية والتدابير الوقائية لمنع وكشف الفساد، بما في ذلك تطبيق الإجراءات الإدارية الصارمة وتحسين النظم والآليات الرقابية.
ـ تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص: يمكن للسلطات التنفيذية تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجيع المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.
باختصار تلعب السلطات التنفيذية دوراً حاسماً في مكافحة الفساد من خلال تنفيذ السياسات والتدابير المكافحة للفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الرقابة وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثانيا: السلطة القضائية.
لابد من وجود مؤسسة قضائية كفؤة وفعالة ونزيهة، وقبل ذلك وجود مؤسسات تشريعية لسن التشريعات والقوانين التي تساعد على مكافحة الفساد ووضع آليات مناسبة لتنفيذه أيضا، لابد من استقلالية المنظومة القضائية واصلاح المنظومة التشريعية والقانونية، والفصل بين السلطات، بحيث يتم النظر في القوانين واللوائح المتعارضة من القوانين والتشريعات التي تحرم الفساد وتعاقب مرتكبيه [1]
وكلاء النيابة والمحامون والقضاء تبسيط اجراءات المحاكم الخاصة بالنظر في جرائم الفساد.
دور السلطة القضائية في مكافحة الفساد يعتبر أساسياً لضمان حكم القانون وتحقيق العدالة في ليبيا، وتتضمن مسؤوليات السلطة القضائية التي تشمل المحاكم والنيابة العامة والهيئات القضائية الأخرى عدة جوانب:
ـ محاكمة المتورطين في الفساد: تقوم السلطة القضائية بمحاكمة الأفراد والمسؤولين الذين يشتبه في تورطهم في أعمال الفساد، وتطبيق القوانين والعقوبات بحزم وعدالة.
ـ ضمان استقلالية القضاء: ينبغي على السلطة القضائية الحفاظ على استقلاليتها ونزاهتها، والتصدي لأي تدخلات أو ضغوطات سياسية أو مالية تهدد استقلالية القضاء وعمله العادل.
ـ تعزيز ثقافة القانون والنزاهة: يمكن للسلطة القضائية تعزيز ثقافة القانون والنزاهة من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل ومنصف، وتوفير الحماية للمبلغين عن الفساد وضمان حقوقهم.
ـ تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد: تلعب السلطة القضائية دورًا هامًا في التعاون مع السلطات القضائية في البلدان الأخرى لمكافحة الفساد العابر للحدود، وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة.
بهذه الطريقة تلعب السلطة القضائية دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد، من خلال تطبيق القانون بحزم وعدالة، وضمان استقلالية القضاء، وتعزيز ثقافة القانون والنزاهة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

المطلب الثالث: ـدور السلطات الرقابية المحلية.
ان ضعف أجهزة الرقابة في الدول يشكل تحدياً كبيراً ويعوق جهود محاربة الفساد وضمان شفافية العمل الحكومي، تعتبر الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مراقبة أداء مؤسسات الدولة والتأكد من نزاهتها وكفاءتها، إضافةً إلى رصد إيرادات ومصروفات الدولة، تختلف هذه الأجهزة حسب النظام السياسي، حيث قد تكون مركزية في بعض الأنظمة وتتولى مهام الرقابة بشكل شامل، بينما تنقسم في الأنظمة الأخرى إلى مؤسسات متخصصة في الرقابة المالية والإدارية، يتولى الجهاز الرقابي الدستوري دوراً بارزاً في ضمان الامتثال

[1] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، المرجع السابق ص14

للدستور والقوانين، وتتنوع أنواع الرقابة من حيث التوقيت والأداء، بما في ذلك الرقابة اللاحقة، والرقابة المصاحبة، والرقابة الفجائية ولعل أبرز الأجهزة الرقابية في ليبيا يتمثل في:

اولا: هيئة الرقابة الإدارية.

هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا هي جهة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تابعة للسلطة التشريعية، تهدف الهيئة إلى تنفيذ رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أدائها لضمان التزامها بالمسؤوليات والقوانين، تعمل الهيئة على خدمة المواطن من خلال كشف الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء الوظيفة العامة، والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساءلة، وتنشط الهيئة من خلال 25 فرعًا على مستوى البلاد، تابعة للإدارة الرئيسية في طرابلس، وتقوم بتنفيذ اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون رقم (20) لسنة 2013م[1]

ومن اهم اختصاصاتها:

1. تمارس الهيئة أعمالها بالاستقلال عن السلطة التشريعية.
2. اختصاص الهيئة هو الرقابة على الاعمال الإدارية.
3. اختصاص الهيئة برقابة المشروعية دون الملائمة[2].

ثانيا: ديوان المحاسبة الليبي.

ديوان المحاسبة الليبي يعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتتبع السلطة التشريعية مباشرة، يلتزم ديوان المحاسبة بمعايير الشفافية والمساءلة في أداء مهامه، كما أنه يشارك في المنظمات الدولية والإقليمية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مما يعزز دوره في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد[3]

فعلى سبيل المثال لتوضيح أنواع الرقابة لديوان المحاسبة كالاتي:

1. الرقابة المسبقة: هي رقابة التزام على العمليات المالية قبل البدء في تنفيذها.
2. الرقابة المصاحبة: وهي الرقابة المصاحبة لتنفيذ العمليات المالية وتكون متزامنة معها من أجل التأكيد من عدم وجود تجاوزات واخطاء في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.
3. الرقابة اللاحقة: هذا النوع يقتصر على المراجعة المستندية لجميع العمليات المالية، بعد اكمال التصرفات المالية وصرف الأموال المقررة في الموازنة العامة لكشف المخالفات المالية التي ارتكبت.
4. رقابة الأداء: من الأنواع الرقابية الأخرى التي يقوم بها ديوان المحاسبة للمحافظة من اجل الحفاظ على الأموال العامة من العبث فيها[4].

ـ ثالثا: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 7/6/2005، وأصبحت طرفًا فيها منذ ذلك الحين، مما أدى إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (63) في يوليو 2012م، وفيما بعد صدر قانون رقم 11 لسنة 2014 لإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تتولى اتخاذ التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم التقارير الصادرة عن

---

[1] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، المرجع السابق ص 22

[2] . محفوظ علي عمران تواتي، نطاق اختصاص هيئة الرقابة الإدارية بمكافحة الفساد في ليبيا، **بحث منشور**، المؤتمر العلمي الأول " مكافحة الفساد من المنظور الشرعي، الجامعة الاسمرية، 19 سبتمبر 2021، ص 13 وما بعدها.

[3] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، المرجع السابق، ص23

[4] . عمر مصباح ابوجناح، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي " دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، 2020، عمان، ص 78 وما بعدها.

المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد. تتضمن اختصاصات الهيئة أيضًا إعداد المقترحات لتعديل التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومراجعة القوانين واللوائح لاكتشاف مكامن الضعف فيها واقتراح التعديلات اللازمة[1]، ومن اختصاصاتها ما يلي:

1. إعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
2. مراجعة وتقييم التقارير الصادة عن المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع الحكومة الليبية فيها.
3. تلقى اقرارات الذمة المالية وفحصها وحفظها وطلب أي بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
4. المساهمة في وضع أسماء المضافة إلى قوائم الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم 2012/26، والمعدل بالقانون رقم 2012/47، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص.
5. التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات العلاقة في استرداد الأموال الناتجة عن الفساد في الداخل والخارج.
6. تمثيل ليبيا في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد.
7. التحري والكشف عن جرائم الفساد المالي[2].

ووفقا للتقارير السنوية الصادرة من ديوان المحاسبة، والتي ذكرت أسباب كثيرة لانتشار الفساد وكان مفادها كالاتي:

1. غياب دولة المؤسسات وضعف السلطة.
2. التغيرات القيادية وعدم الاستقرار الإداري والسياسي.
3. ضعف أداء المؤسسات الرقابية، ووجود ممارسات للفساد بداخلها.
4. غياب الإدارة السياسية الجادة لمكافحة الفساد، وعدم الاهتمام بها.
5. اهمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعدم دعمها بالكوادر والامكانيات التي تمكنها من ممارسة مهامها بكفاءة فاعلية.
6. غياب أنظمة الشفافية والمسالة بمؤسسات الدولة.
7. ضعف تطبيق الأنظمة والقوانيين، وعدم الاهتمام بمخالفة المخالفين او استبعادهم.
8. عدم الاهتمام بالأوضاع المعيشية للمواطن.
9. حماية الفساد بالقانون وحماية مزاولته.
10. عدم استقلالية القضاء فعليا، وعدم استقلالية الاعلام.
11. عدم دعم واصلاح الجهاز القضائي وتحفيزه للقيام بدورة في المسألة، وعدم إيقاع العقاب[3].

بالإضافة إلى دور السلطات الرقابية والمحلية في مكافحة الفساد يعتبر جوهرياً في تحقيق الشفافية والنزاهة على المستوى المحلي، وتعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، وتشمل مسؤوليات السلطات المحلية، مثل المجالس البلدية والمحافظات والمجالس المحلية، النقاط التالية:[4]

1. **تطبيق القوانين والسياسات المكافحة للفساد على المستوى المحلي:** تقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية تنفيذ القوانين والسياسات التي تهدف إلى مكافحة الفساد في البلديات والمحافظات والمناطق المحلية.

---

[1] عادل الكاسح انبية، **مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات**، المرجع السابق، ص25.

[2] . مصطفى حامد محمد الاحيرش الحضيرى، الجهود الدولية والمحلية لمكافحة الفساد " دراسة الوضع الراهن في ليبيا"، **مجلة جامعة سبها**، العدد 13، 2022، ص 41.

[3] . زهور عتيق صالح القماطي، دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد " المرتبات والتوظيف نموذجا"، **بحث منشور**، المؤتمر العلمي الأول، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الاسمرية، سبتمبر 2021، زليتن، ص 11.

[4] محمد فوزي، الأجهزة الرقابية في ليبيا، الشاهد ،24/يونيو /2023، تاريخ الاطلاع 26/ابريل /2024 متاح على الرابط https://lywitness.com/

2. **تعزيز مشاركة المواطنين والشفافية في إدارة الشؤون المحلية:** تلعب السلطات المحلية دوراً مهماً في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية وتشجيع الشفافية في إدارة الموارد المحلية وتقديم الخدمات.
3. **مراقبة الأنشطة والمشاريع المحلية:** يمكن للسلطات المحلية مراقبة الأنشطة والمشاريع المحلية، والتحقق من سلامة العمليات المالية والإدارية لضمان عدم حدوث الفساد، أو التلاعب في استخدام الموارد المحلية.
4. **تعزيز التوعية وتثقيف المجتمع المحلي بمخاطر الفساد:** يمكن للسلطات المحلية تنظيم حملات توعية، وبرامج تثقيفية للمجتمع المحلي حول مخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه والإبلاغ عنه.
5. **تعزيز التعاون مع السلطات العليا:** تعتمد جهود مكافحة الفساد على التعاون المشترك بين السلطات المحلية والسلطات العليا مثل الحكومة المركزية والسلطة القضائية لتحقيق نتائج فعالة في مكافحة الفساد.

بهذه الطريقة، تلعب السلطات المحلية دوراً هاماً في مكافحة الفساد عن طريق تطبيق القوانين، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية ومراقبة الأنشطة المحلية، وتعزيز التوعية والتثقيف والتعاون مع السلطات العليا.

ـ الخاتمـة:

في ختام البحث، يظهر أن مكافحة الفساد في ليبيا تتطلب جهوداً متكاملة ومتنوعة من جميع السلطات والمؤسسات المعنية على المستوى الوطني والمحلي، تبين الدراسة أن السياق العام في ليبيا، الذي شهد اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، يشكل بيئة مواتية لانتشار ظاهرة الفساد.

ومن خلال تحليل دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد، توضح الدراسة أهمية تعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي، وتحقيق العدالة وتطبيق القانون بكل حزم وعدالة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

إن مواجهة التحديات للفساد تتطلب التعاون المشترك والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحلية، بالإضافة إلى مشاركة فعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين.

من خلال تنفيذ الإصلاحات الضرورية وتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة، يمكن تحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة واستعادة الاستقرار في ليبيا.

ـ النتائـج:

1. السياق العام في ليبيا، المتمثل في الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، يعزز من انتشار ظاهرة الفساد.
2. دور المؤسسات الدستورية، بما في ذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمحلية، أصبح حاسماً في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.
3. التحديات المتعلقة بالفساد تتطلب التعاون المشترك والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق نتائج فعالة.

ـ التوصيـات:

1. تعزيز القوانين المكافحة للفساد وتطبيقها بحزم وعدالة.
2. تعزيز استقلالية السلطات القضائية وتحسين كفاءتها في محاكمة المتورطين في أعمال الفساد.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الأنشطة الحكومية.
4. تعزيز الوعي والتثقيف بمخاطر الفساد وتشجيع الإبلاغ عن أي حالات فساد.
5. تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في ليبيا، وبالتالي تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات وتحقيق التنمية المستدامة واستعادة الاستقرار في البلاد.

- المراجع:

1. القران الكريم.
2. **زهور عتيق صالح القماطي**، دور التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد " المرتبات والتوظيف نموذجا"، **بحث منشور**، المؤتمر العلمي الأول، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الاسمرية، سبتمبر 2021، زليتن.
3. **محمد صادق إسماعيل**، الفساد الإداري في العالم العربي، المجموعة العربية للنشر والتوزيع ،2104
4. **محمد جمعه عبدو**، الفساد اسبابه وظواهره ...دار الكتاب الوطني، بنغازي: ليبيا.
5. **محفوظ على عمران تواتي**، نطاق اختصاص هيئة الرقابة الإدارية بمكافحة الفساد في ليبيا، **بحث منشور**، المؤتمر العلمي الأول " مكافحة الفساد من المنظور الشرعي، الجامعة الاسمرية، 19 سبتمبر 2021.
6. **مصطفى حامد محمد الاحيرش الحضيرى**، الجهود الدولية والمحلية لمكافحة الفساد " دراسة الوضع الراهن في ليبيا"، **مجلة جامعة سبها**، العدد 13.
7. **عادل الكاسح انبية**، مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا: الواقع والتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة 2017.
8. **عمر مصباح ابوجناح**، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي " دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، 2020، عمان.
9. **هند محمود حميد**، الفساد أنواع اسبابه وطرق علاجه، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- المواقع الإلكترونية.

10. **محمد فوزي**، الأجهزة الرقابية في ليبيا، الشاهد ،24/يونيو /2023، تاريخ الاطلاع 26/ابريل /2024 متاح على الرابط https://lywitness.com/
11. ليبيا أحداث 2023 مقال إلكتروني، تاريخ الاطلاع 27/4/2023 متاح على https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/libya
12. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مقال إلكتروني 11/ سبتمبر /2023 تاريخ الاطلاع 25/ابريل/2024 متاح على الرابط https://lcsms.info/a-strategic-reading-of-the-security-reality-in-libya/.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.